بدء معركة الانتخابات البرلمانية في مصر

مبارك يدعو الناخبين للمشاركة والاخوان المسلمون يخفضون عدد مرشحيهم لصالح المعارضةِ

العواصم. الوكالات

فتحت مراكز الاقتراع للانتخابات البرلمانية المصرية ابوابها صباح امس الاربعاء في المرحلة الاولى من الانتخابات التي يتنافس فيها اكثر من خمسة آلاف مرشح.

وهذه الانتخابات هي الاولى بعد التعديل الدستوري الذي أفضى إلى انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من بين أكثر من مرشح.

وتقول السلطات المصرية إنها اتخذت إجراءات جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.

ومن المتوقع ان يفوز الحزب الوطني الحاكم الذي يتزعمه الرئيس حسني مبارك مرة اخرى بأغلبية مقاعد البرلمان.

لكن أحزاب المعارضة لديها حافز لبذل ما في وسعها لانها تحتاج للحصول على ٢٣ مقعدا على الاقل لتحتفظ بحقها في تقديم مرشح للرئاسة خلال الفترة البرلمانية المقبلة.

وتعد الانتخابات البرلمانية جزءا مهما من عملية الاصلاح السياسي الذي تشهده مصر حاليا.

وقالت وكالة رويترز للانباء انه كانت هناك قلة من الناخبين ينتظرون خارج لجنتي انتخاب في منطقة القاهرة في الساعة الثامنة صباحا (٠٦٠٠ بتوقيت جرينتش) للادلاء بأصواتهم.

واضافت انه في احدى اللجان تعطل التحضير للتصويت لدقائق حتى يجد المسؤولون قفلا لصندوق الاقتراع والحبر الذي يصعب محوه والذي تغمس فيه أصابع من أدلوا بأصواتهم.

دعوة مبارك

وفي الوقت ذاته دعا مبارك الناخبين الى الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية قائلا ان "مشاركة ابناء الوطن وفتياته هي مفتاح النجاح".

وقال عشية الانتخابات "انني ادعو الناخبين لهذه المشاركة باعتبارها واجبا وطنيا، كي تحدد اصواتهم معالم البرلمان الجديدة في هذه المرحلة الدقيقة من مسيرتنا ولكي يسهموا في صنع هذا المستقبل الذي نسعى اليه".

واضاف مبارك "اثق اننا سنبرهن مرة اخرى لانفسنا وللعالم على رسوخ تجربتنا الديمقراطية وعزمنا على المضي في طريق الاصلاح بعزم لا رجعة فيه".

يتوقع القليل من المصريين ان تفضي تلك الانتخابات الى وجود منافسة حقيقية لسيطرة الحزب الوطني الحاكم على البرلمان.

ولكنها ستعد مقياسا لمدى قوة المعارضة المصرية وخاصة جماعة الاخوان المسلمين.

كما ستعد ايضا اختبارا لمسيرة الاصلاح السياسي في مصر.

وتقول تقارير ان هناك حالات فساد وتجاوزات وقعت خلال الحملات الانتخابية إلا ان ذلك اقل بكثير من التجاوزات في الانتخابات السابقة.

وتعد الانتخابات البرلمانية الحالية أكثر شفافية من سابقاتها، كما ستقوم المنظمات الاهلية بمراقبة الانتخابات لأول مرة في تاريخ مصر.

برلمان مترهل

ولكن في الوقت ذاته يرى العديد من المصريين ان البرلمان المصري بلا انياب وكيانه مترهل ويحتاج الى الكثير ليواكب التغيرات التي تشهدها العملية السياسية الحالية.

وكان الرئيس مبارك قد تعهد باجراء المزيد من الاصلاحات الهامة ولكنه لم يعلن عنها بعد.

وتعقد الانتخابات البرلمانية المصرية الحالية على ثلاث مراحل:

١- المرحلة الاولى بدأت أمس الاربعاء فى محافظات (القاهرة - الجيزة - المنوفية - بنى سويف- اسيوط - سوهاج - مرسى مطروح- الوادى الجديد)

عدد الناخبين فى هذه المرحلة ١٠,٧ مليون ناخب، وتجرى انتخابات الاعادة يوم الثلاثاء المقبل.

٢- المرحلة الثانية تجرى في ٢٠ تشرين الثاني الحالي، وجولة الاعادة يوم ٢٦ من الشهر نفسه وذلك في محافظات (الاسكندرية، البحيرة، الاسماعيلية، بورسعيد، السويس، القليوبية، الغربية، الفيوم، قنا)

ويبلغ عدد الناخبين في تلك المرحلة ١٠,٥ مليون ناخب.

٣- المرحلة الثالثة تجرى في الاول من كانون الأول المقبل، وتجرى الاعادة في ٧ من الشهر نفسه، وذلك في محافظات (الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، دمياط، سوهاج، اسوان، البحر الاحمر، شمال سيناء، جنوب سيناء)

ويبلغ عدد الناخبين في تلك المرحلة ١٠,٦ مليون ناخب.

مشاركة واسعة

من الجدير بالذكر ان هذه الانتخابات تشهد مشاركة لغالبية التيارات والأطياف السياسية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، التي تشارك وترفع شعارات مثل "الإسلام هو الحل" و"القرآن دستورنا" وتشكل أكبر تحد للحزب الوطني الديمقراطي، الذي يتزعمه الرئيس حسني مبارك.

ويحتوي برنامج الجماعة، التي تعتمد على رموز وشعارات دينية مألوفة بين المصريين الذين يمثل المسلمون أكثر من ٩٠ في المائة منهم، على المطالبة بالمزيد من الحريات السياسية.

ويأتي في البرنامج، أن الجماعة ملتزمة بالديمقراطية، متحدية معارضيها الذين يقولون إن الإسلاميين سيقيمون حكما دينيا سلطويا إذا أوصلتهم صناديق الاقتراع للسلطة.

تجاهل الأقباط

من جهة أخرى، أدى الاعتقاد بأن الدولة تتجاهل الأقباط إلى تنفير كثير منهم من المشاركة في المعترك السياسي، لإيمانهم بأنهم ليسوا محل ترحيب.

فواقع الحال يشير إلى أن عدد المرشحين المسيحيين على قوائم الحزب الوطني لا يزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة، رغم أنهم يمثلون عشرة في المائة من سكان مصر.

ويتناقض عزوف المسيحيين عن العمل السياسي كثيرا مع الحال في حقبة العشرينات والثلاثينات، التي يرى مصريون كثيرون أنها واحدة من أعظم الحقب في تاريخهم السياسي، حين اتحد الأقباط والمسلمون لإنهاء الاحتلال البريطاني، بحسب ما نقلته رويترز.

ورغم أن الحكومة حظرت استخدام شعارات دينية في الانتخابات، والأحاديث التي قد تهدد الوحدة الوطنية، فان لافتات الإخوان المسلمون الانتخابية، التي ترفع شعار "الإسلام هو الحل" لا زالت منتشرة في شوارع القاهرة.

أما منظمات المجتمع المدني، فقد قضت محكمة القضاء الإداري بأن لها الحق في "متابعة الانتخابات من داخل وخارج اللجان الانتخابية، ومتابعة فرز الأصوات وإعلان النتيجة."

ويقضي القانون بأن أحكام محكمة القضاء الإداري واجبة النفاذ فور صدورها، دون الحاجة إلى إعلان الجهة الإدارية بها، لكن الحكومة لا تنفذها أحيانا.

إلغاء قيود الناخبين

من جهة ثانية، قضت محكمة القضاء الإداري الأحد، بإلغاء قيد أكثر من ١٦ ألف ناخب من كشوف الناخبين في دائرة السيدة زينب بالقاهرة.

وقالت في حكمها إنها فحصت الكشوف، وتبين لها وجود هذا القيد الجماعي، وأن المقيدين لم يتقدموا بالطلبات القانونية إلى وزارة الداخلية لقيدهم.. وهو الأمر الذي أثار غضب العديد من قوى المعارضة الذين يواجهون متاعب لا حدود لها في مواجهة مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وقال وائل نوارة المرشح عن حزب الغد في إحدى دوائر القاهرة لوكالة رويترز، "مرشحو الحزب الوطني ينفقون بلا حساب... مرشحو المعارضة إمكانياتهم محدودة. الإنفاق غير المحدود يذهب إلى كل شيء بما في ذلك شراء أصوات."

مقاعد المعارضة

ويذكر أنه من بين ٤٤٤ مقعدا، يتنافس عليها المرشحون في انتخابات مجلس الشعب، فاز المعارضون بعدد محدود من المقاعد في انتخابات عام ٢٠٠٠, ومنها ١٧ مقعدا لجماعة الإخوان المسلمين، التي يخوض أعضاؤها الانتخابات كمستقلين، بسبب حظر الجماعة الساري منذ عام ١٩٥٤,

وقد أشارت جميع التقارير والتحليلات إلى أن الغلبة ستكون في النهاية للقدرات التنظيمية للحزب الوطني الديمقراطي، حتى وان كانت الانتخابات حرة ونزيهة.. إذ انه كان الذراع السياسية للسلطة التنفيذية خلال السنوات الثلاثين الماضية..

وتقدم كثيرون منهم بأوراق ترشيح كمستقلين. ومن المرجح أن يعيدهم الحزب إلى صفوفه في حالة فوزهم.

دعم المعارضة

على صعيد آخر اعلنت جماعة الاخوان المسلمين انها سحبت ترشيح اكثر من ٢٠من كوادرها الذين كانوا يعتزمون خوض الانتخابات التشريعية لصالح مرشحي احزاب المعارضة الاخرى.

وكانت الجماعة قررت ترشيح ١٥٠من اعضائها.

وقال القيادي في جماعة الاخوان عصام العريان لوكالة فرانس برس ان حركته قررت سحب ترشيح ما بين ١٢٠الى ٣٠ من اعضائها لزيادة فرص مرشحي "الجبهة الوطنية الموحدة للتغيير".

وتضم هذه الجبهة احزاب المعارضة الشرعية الرئيسية وهي الوفد الليبرالي والتجمع اليساري والحزب الناصري اضافة الى حركة كفاية وحزب الكرامة (ناصري) الذي مازال تحت التاسيس.

وتتقدم الجبهة ب ٣٩٥ مرشحا في الانتخابات.

واضاف العريان "اننا نريد ان نرسل رسالة ايجابية وان نؤكد اننا نستطيع معا (كل قوى المعارضة) الحصول على نظام ديموقراطي".

مراقبة دولية

يذكر أن وفدا من اربعة نواب اوروبيين توجه الى مصر لمراقبة المرحلة الاولى من الانتخابات التشريعية وذلك رغم رفض القاهرة وجود مراقبين دوليين كما اعلن البرلمان الاوروبي.

واوضح البرلمان في بيان "انها المرة الاولى التي يرسل فيها البرلمان الاوروبي وفدا من المراقبين دون ان يكون مدعوا".

واضاف "لن يكون في مصر اي وفد دولي اخر نظرا لان الحكومة المصرية اعترضت على ارسال اي بعثة مراقبة".

وقد رفضت الحكومة المصرية باستمرار فكرة اللجوء الى مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات معتبرة ان وجودهم تدخل في شؤونها الداخلية.

تواصل دوامة العنف والحرائق والاعتقالات

الشرطة الفرنسية تواجه احداثاً غير مسبوقة منذالحرب العالمية الثانية

باريس - BBC

تم فرض حظر التجول اعتبارا من ليل الاربعاء في عدة مناطق في فرنسا، من بينها مدينة اميان شمال البلاد، ومدينة رينسي شمال شرق باريس، ومدينة اولياناز الواقعة جنوبها.

وكان مجلس الوزراء الفرنسي أقر منح السلطات المحلية حق فرض حظر التجول لمواجهة احداث العنف الممتدة منذ نحو اسبوعين، والتي طالت اكثر من ٣٠٠ مدينة فرنسية.

وبمقتضى ذلك، حصلت الشرطة على سلطات إضافية لتوقيف الذين يتحركون بمفردهم ممن تقل أعمارهم عن ١٦ عاما بعد الساعة التاسعة مساء بتوقيت جرينيتش. كما يحق للشرطة القيام بتفتيش المنازل بدون الحصول على اذن من القضاء بذلك.

وعلى الرغم من ذلك استمرت احداث العنف، اذ نقلت وكالة الانباء الفرنسية عن مصادر الشرطة انه حتى الساعة الرابعة بالتوقيت المحلي، تم احراق نحو ٥٠٠ سيارة، واعتقال نحو ٢٠٠ فرد.

كما تم اغلاق شبكة النقل العام بالكامل في مدينة ليون بعد القاء قنبلة مولوتوف على محطة للقطارات.

وفي تولوز قام شبان بالقاء قنابل حارقة على قوات الشرطة، وواصلوا احراق السيارات.

غير ان مصادر الشرطة الفرنسية تقول ان مستوى العنف في ليلة الاربعاء كان اقل من سابقتها.

قانون قديم

وقال وزير الداخلية الفرنسي نيكولاي ساركوزي عقب اجتماع للحكومة برئاسة شيراك:ان حظر التجول سيستهدف المناطق التي تشهد اعمال عنف.

نقابة رجال الشرطة تقول انها تواجه احداثا غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية

وأضاف قائلا "إن المسؤولين عن أحداث العنف سيعتقلون ويعاقبون".

ويقول ساركوزي انه سيسمح للشرطة بشن حملة مداهمات على المناطق التي تشك بوجود اسلحة مخزنة فيها.

ويذكر أن سلطات الطوارئ كانت أقرت للمرة الأولى بمقتضى قانون صدر عام ١٩٥٥ لمحاربة العنف في الجزائر التي كانت تخوض حربا من أجل الاستقلال عن فرنسا بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٢ وقد تم تطبيق هذا القانون في نيوكالدونيا عام ١٩٨٥، وهذه هي المرة الأولى التي يطبق فيها في فرنسا.

وقال رئيس الحكومة الفرنسية دومينيك دو فيلبان امام مجلس النواب الفرنسي: ان اعادة تطبيق القانون والنظام في المناطق المضطربة يتطلب وقتا وجهدا كبيرا.

واشار دو فيلبان إلى ان مكافحة كل انواع التفرقة يجب ان تكون اولوية بالنسبة للامة الفرنسية.

رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دو فيلبان

وطرح دو فيلبان عددا من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية التي درستها الحكومة في الايام الاخيرة والتي تهدف الى تحسين اوضاع سكان الضواحي الفقيرة.

وتعهد دو فيلبان بنشر قوات أمن اضافية يبلغ قوامها ألفا وخمسمائة رجل لاستعادة الامن والنظام.

الا انه رفض الدعوة للاستعانة بالجيش للسيطرة على الوضع، قائلا "اننا لم نصل بعد الى هذه الدرجة".

واشنطن تتهم الرياض بانتهاك الحريات الدينية

واشنطن، الولايات المتحدة CNN

قالت وزارة الخارجية الأمريكية: إن المملكة العربية السعودية تنتهك الحرية الدينية، وذلك قبيل أيام من بدء جولة لوزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، لمنطقة الشرق الأوسط تزور خلالها المملكة.

وذكر التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية أن "السعودية لا يوجد فيها حرية دينية."

وقال التقرير إن "الإسلام هو الدين الرسمي في البلاد، وإن كل المواطنين يجب أن يدينوا به."

ورغم ذلك، ذكر السفير الأمريكي للحرية الدينية، جون هانفورد، أن "أمريكا تشعر بالسعادة من جراء السماح لأصحاب عقائد أخرى بممارسة دياناتهم على نحو شخصي في السعودية."

وأوضح هانفورد أن السعودية "أعربت" عن استعدادها للعمل مع الولايات المتحدة بهدف تعزيز الحريات الدينية.

وأفاد التقرير أن كوريا الشمالية تعاني أيضا من غياب الحرية الدينية، وأن المسيحيين هناك يُشتبه في إعدامهم أو تعذيبهم بسبب قراءة الإنجيل.

وإلى جانب السعودية وكوريا الشمالية، أورد التقرير لائحة تضم ست دول أخرى قال إنها تثير "مخاوف خاصة"، وذلك إثر مسح شمل الحريات الدينية في ١٩٧ دولة.

والدول الأخرى هي بورما، الصين، إريتريا، إيران، السودان، وفيتنام.

وذكر التقرير أن بورما وكوبا والصين وكوريا الشمالية ذات أنظمة حكم ديكتاتورية "تعتبر أن بعض أو كل الجماعات الدينية الأخرى أعداء."

ووصف التقرير إريتريا وإيران ولاوس والمملكة العربية السعودية والسودان وأوزبكستان وفيتنام بأنها "تمارس سياسات عدوانية ضد الأقليات الدينية."

وراء الحدث

مصر.. ومعركة الانتخابات البرلمانية

خالد اللـه فرج

بدأت ثماني محافظات مصرية أمس في مقدمتها القاهرة، الخطوة الأول في ماراثون معركة الانتخابات البرلمانية، التي تمتد حتى السابع من كانون أول القادم، لاختيار (٤٤٤) عضوا لدورة مجلس الشعب، وفق مراحل ثلاث.

وفي الوقت الذي تشتد فيه حمى المنافسة بين المرشحين عامة، والأهم بين المعارضة ومرشحي الحزب الوطني الحاكم، وتستعر التصريحات، وتتصاعد الوعود من هذا المرشح وذاك، فات الشارع المصري صحاب المصلى الحقيقية في هذا الشأن الوطني السياسي الكبير الذي يأتي بعد أول ممارسة في ميدان الانتخابات الرئاسية متعددة المرشحين والتي فاز بها الرئيس محمد حسني مبارك، لا يولي أي اهتمام لهذه المعركة الحيوية.

ان عقوداً من سيطرة الحزب الحاكم على الغالبية العظمى، لمقاعد مجلس الشعب خلقت فجوة كبيرة بين المجلس ممثلاً بمرشحيه وبين قطاعات الشعب الواسعة، فسرها العديد من المحللين السياسيين والاعلاميين والشارع المصري نفسه، بانها "ازمة ثقة".

فقد تعود المواطن المصري، مع بداية كل مرحلة انتخابية، سماع كم هائل من الوعود البراقة، في مختلف جوانب الحياة، من قبل جميع المرشحين، وكانت وعودهم وحدها، كافية فيما لو تحققت لاعادة بناء مصر من جديد لمرات ومرات، لكن ما ان تضع المعركة الانتخابية أوزارها، حتى تتبخر الوعود، وتختفي البرامج الاقتصادية والسياسية والتنموية والاجتماعية، ولا يعود عضو مجلس الشعب يفكر إلا في واقعه الجديد وفي امتيازاته، وفي ايفاداته ومصالحه الشخصية، وربما يبخل حتى بزيادة واحدة للمنطقة التي انتخبته ممثلاً عنها!

إلى جانب ذلك فان سيطرة الحزب الحاكم على غالبية مقاعد مجلس الشعب كانت تعني التزامه السياسي والرسمي بتنفيذ برنامج الحكومة، بما في ذلك تبرير اجراءاتها وسياساتها الخاطئة في هذا الجانب أو ذاك، بعيداً عن الاجواء الساخنة، والتفاعلات الايجابية والحياة الديمقراطية التي كان بالامكان ان تضفي على البرلمان الحيوية المطلوبة وفاعلية الاجراءات الثورية في حالة وجود حضور مؤثر للمعارضة، وحتى للشخصيات المستقلة داخل هذه المؤسسة الحيوية!

بذلك، فان دخول حلبة ماراثون الانتخابات التشريعية في دورتها الراهنة، قوى وأحزاب سياسية مختلفة، في مقدمتها المعارضة، وحركة الاخوان المسلمين، الذين يسعون جميعاً جاهدين للحيلولة دون حصول مرشحي الحزب الحاكم على أغلبية الثلثين، وبما يتيح لجبهة المعارضة، الإمساك بقوة بزمام الأمور، وبما يمنحها صلاحيات واسعة، لإجراء تعديلات دستورية تسهم في توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية، والتمثيل الشعبي وحرية منظمات المجتمع المدني، وفي مقدمتها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان يمنح هذه الانتخابات ثقلاً مميزاً في الميزان السياسي لصالح الانفتاح والتغييرات وبرامج الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية بما يفتح ولو كوة صغيرة في ظلمات هيمنة الحزب الواحد التي أصابت بسياساتها المنغلقة، الشارع المصري بالاحباط.

وعلى الرغم من الهوة الكبيرة التي لا تزال قائمة بين المرشحين والشارع المصري، بسبب تراكمات السياسات السابقة، التي خلفت أزمة ثقة حقيقية، فقد سارع المرشحون، وعبر مختلف أجهزة الاعلام، إلى محاولة ردم هذه الهوة بينهم وبين الشعب المصري، سواء عبر برامج محددة المعالم، وفي مقدمتها، الستراتيجية الشاملة التي طرحتها (حركة الاخوان المسلمون) أو من خلال الخطوط العريضة للحركة العامة المستقبلية أو من خلال الوعود بالاصلاحات في محاولات مباشرة لاستقطاب ثقة الشارع المصري وتأييده.

لقد كان في مقدمة البرامج السياسية التي طرحها المرشحون في خطاباتهم وبرامجهم الانتخابية، الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومراقبة القوانين وتحديثها والغاء قوانين الطوارئ وملكية الدولة للصحف القومية واطلاق حرية الصحافة ومكافحة البطالة، وتعديل الدستور والاهتمام بالضمان الصحي، وتعزيز دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في ميدان حل أزمة الشباب المصري، واعادة هيكلة الاقتصاد المصري على أسس حديثة، والتوسع في الضمانات الاجتماعية، وتسليف الشباب لإقامة مشاريع صغيرة.

على الجانب الآخر، حدد الشارع المصري رؤيته للمرشح الذي يريده فاعلاً صادقاً حيوياً في تبني قضايا الشبع وطرحها ومتابعتها داخل قبة البرلمان. وفي مقدمة ذلك مكافحة البطالة، ومراقبة الأداء الحكومية واعادة بناء مصر سياسياً واقتصادياً ومعالجة الجذور الإرهاب، والبحث عن مشاكل مصر وإيجاد الحلول لها مؤكدين في ذلك كله، أهمية، بل ضرورة تحلي المرشح بالوعي السياسي والجرأة والشجاعة والحضور الاجتماعي وعدم السكوت على السياسات والاجراءات والقرارات الحكومية الخاطئة.

إلى ذلك، فان طبيعة المعركة الانتخابية المصرية في دورتها الراهنة، تشير ومن خلال جملة إجراءات وخطوات وممارسات وتحالفات سياسية، إلى ملامح أجواء جديدة، تبشر بمرحلة أكثر انفتاحاً في حياة الشعب المصري .

ان في مقدمة ذلك، مشاركة أكثر من (١٥٠٠) عضو من أعضاء منظمات المجتمع المدني في متابعة العملية الانتخابية، ومراقبتها، والتأكد من سلامة الاجراءات ؟؟؟؟ إلى النزاهة المطلوبة، يضاف لذلك استخدام صناديق شفافة لعملية الاقتراع، ومنح فرص اعلامية جيدة لجميع المرشحين للتعريف بانفسهم وبرامجهم، وكذلك، تقسيم العملية برمتها إلى ثلاثة مراحل، مما يفسح المجال للجان المراقبة، وللمرشحين أنفسهم، لمتابعة العملية الانتخابية واجراءاتها بدقة بشكل مباشر.

وفي الوقت الذي زج فيه الحزب الوطني الحاكم بثقله كاملاً في هذه الانتخابات المهمة والحيوية وفق صيغة مرشحين اثنين لكل مقعد انتخابي وسط تنافس ملتهب وحاسم بين (٥٣١٠) مرشحين، فقد أقدم الاخوان المسلمون على خطوة ذكية لكسب تأييد أحزاب وقوى المعارضة، بتخفيض عدد مرشحيه من (١٥٠) مرشحاً إلى (١٢٥) مرشحا لصالح مرشحي احزاب المعارضة، مما يفسح المجال، لبلورة أجواء اعمق من الثقة المتبادلة بينه وبين كتل المعارضة، ربما يقود إلى تحالف ستراتيجي داخل مجلس الشعب ضد مرشحي الحزب الحاكم. ان هذا الاجراء الذي يمثل موقفاً تكتيكاً في غاية الأهمية، لتعزيز التوجه الستراتيجي في سحب مساحة واسعة من التأييد الشعبي لمرشحي الحزب الحاكم سوف تكون له بلا شك اثارة العملية على الأرض بالأخص إذا اخفق الحزب لوطني الحاكم في الحصول على ثلثي المقاعد وهذا ما تسعى إليه المعارضة لضمان الامساك بقوة، بغالبية تمكنها ليس من مراقبة الأداء الحكومي بقوة وحزم وحسب، وانما في الاسهام في رسم سياسات جديدة، وربما في بلورة ستراتيجية مصرية جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي معاً!

في خضم ذلك كله، يبقى الشارع المصري الذي أبدى عدم اكتراثه لعملية انطلاق ماراثون الانتخابات البرلمانية، يقف مراقباً التطورات ومتابعاً التحالفات، ومواكباً النتائج، وكله أمل في حقبة جديدة، تلغي حالة الطوارئ، وتقود إلى الانفتاح الحقيقي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وفي مقدمة ذلك، التطلع إلى برنامج واسع للاصلاحات، يعزز الديمقراطية ويوسعها، ويضمن الحريات العامة والشخصية، ويعالج اخطر وأوسع مشاكل مصر، وفي مقدمتها البطالة، والفقر، وأزمة السكن، من خلال الاستغلال الأمثل للثروات والطاقات المصرية، والأهم التوزيع العادل لتلك الثروات ولفرص العمل من خلال الحرب الحقيقية على الفساد والإرهاب معاً!

ترى هل يفلح مرشحو مجلس الشعب، في ردم هوة عدم الثقة بين المجلس والشارع المصري؟!! هذا ما ستجيب عليه خطواتهم الميدانية على الأرض بعد ان ينتهي موسم الوعود والشعارات.